الحياة الطيّبة
السنة 21
العدد 38
خريف 2017 م
ملف العدد

لاهوت التكفير وإشكاليّات التفسير والتّوظيف

أ.د. الشيخ محمد شقير[1]

خلاصة المقالة:

تتناول هذه المقالة بحث ما يمكن تسميته بـ«لاهوت التكفير»، وما يرافقه من إشكاليّات تدور حول تأويل النصّ الدينيّ، وكيف أسهم التأويل السلطانيّ في صناعة ذلك اللاهوت، وأهمّ النظريّات المفسّرة لظاهرة التكفير العدوانيّ، والتي تقتات على ذلك اللاهوت، والأسباب التي تسهم في جعل هذه الظاهرة ذات قابليّة للتوظيف في مشاريع الفتنة والتباعد بين المسلمين.

وقد عالجت المقالة ثلاثة عناوين رئيسة؛ هي: الأوّل: يتناول لاهوت التكفير ونشأته التاريخيّة، والثاني: يتناول النظريّات المفسّرة لظاهرة التكفير ونقدها، والثالث: يتناول الأسباب التي تجعل من حركات التكفير مطيّة يسهل ركوبها لتحقيق أهداف المشاريع الاستعماريّة في بلادنا ومجتمعاتنا؛ كما هو حاصل في أيامنا هذه.

وخلصت المقالة إلى أنّ النظريّة التي تصلح لتفسير ظاهرة التكفير العدوانيّ هي تلك النظريّة التي تحيل الظاهرة إلى سبب أيديولوجيّ، يتمثّل في ذلك التراث التكفيريّ المُستودَع في بطون التراث، والذي تشكّل في عقود متطاولة من الزمن، وإنْ كانت جذوره تمتدّ إلى ذلك التأويل السلطانيّ للدّين، حيث عُمل على إنتاج ذاك التأويل لخدمة مشروع السلطة وأهدافها، للنيل من خصومها، والقضاء على جميع من يعارضها، فكان لاهوت التكفير الإجراميّ على شبهٍ من تلك السلطة؛ في عنفها،

(1) باحث في الفكر الإسلاميّ، وأستاذ في جامعة المصطفىﷺ العالميّة، من لبنان.

واستبدادها، وعنصريّتها، وإقصائها...

وأمّا بقيّة النظريّات؛ من اجتماعيّة، أو اقتصاديّة، أو سوى ذلك، فليست إلا عوامل تؤدّي إلى تهيئة بيئة مساعدة لأنْ يأخذ ذلك السبب الأيديولوجيّ مداه في ممارسة العدوان والإجرام والعنف.

إنّ من يحلّل مكوّنات العقل التكفيريّ؛ من العنصريّة، والماضويّة، واللاعلميّة، والانفصام عن الواقع... يدرك لماذا يسهل توظيف ظاهرة التكفير والحركات التكفيريّة لخدمة مشاريع الاستعمار وقوى الاحتلال والاستكبار المعادية لجميع قوى المقاومة والاستقلال والإنسانيّة والعدالة.

كلمات مفتاحيّة:

الدين، الإسلام، لاهوت، التكفير، التفسير، التوظيف السياسيّ، ...

أولاً: لاهوت التكفير:

يتحدّث القرآن الكريم عن تحريف كلام الله والكلم في أربع آيات، وعن كتمان الكتاب وما أنزل من البيّنات والحقّ في حوالى ستّ آيات، وعن لبس الحقّ بالباطل في آيتين، وعن قول الكذب على الله تعالى وافترائه عليه في عشرات الآيات... إلى غيرها من الآيات القرآنيّة والنّصوص الحديثيّة -وهي بالمئات- التي تبيّن حقيقة دينيّة وتاريخيّة واجتماعيّة... مفادها: أنّ الدين لا تقف تحدّياته عند مرحلة التنزيل، وإنّما يتعدّاها إلى مرحلة التّأويل، بل يمكن القول: إنّ صراع التّأويل هو أكثر صعوبة، وأشدّ خطراً من صراع التّنزيل.

وتوضيح ذلك أنّ الدّين عندما ينزّله الله تعالى، فإنّه يدعو بشكل أساس إلى منظومة من المفاهيم والقيم الأخلاقيّة والإنسانيّة والاجتماعيّة... وعلى رأسها العدل والقسط، وهذه الدعوة تشكّل تهديداً لمصالح قوى وجماعات؛ كالمترفين، والظالمين، والمفسدين، والمنافقين (لاحقاً)، وقوى السلطة والمال، والقوى التّقليديّة المناهضة لأيّ تغيير يمسّ مصالحها ونفوذها...

فتعمل هذه القوى والجماعات على مواجهة الدّين في مرحلة التّنزيل -أي مرحلة تثبيت نصوصه الأولى والأصليّة- حيث تكون هذه المواجهة مواجهة مباشرة، تأخذ طابعاً صداميًّا عُنفيًّا عسكريًّا، وتهدف إلى منع الدّين من تثبيت أركانه وإحكام أسسه؛ لكنْ ما أنْ تكون الغلبة للدّين وفئته على تلك القوى والجماعات، فيستطيع الدين أنْ يُحكم بنيانه، ويثبِّت أركانه في معركة التّنزيل تلك؛ حتّى يبدأ فصل جديد من فصول تلك المواجهة.

ولذلك -عادة- ما كان يُطرح هذا السؤال؛ وهو: عندما ينتصر الدين ويُحكم أسسه وبنيانه، هل تنتهي المعركة وفصول المواجهة مع تلك القوى والجماعات المذكورة ومصالحها، أم إنّ فصلاً جديداً من فصول تلك المواجهة يبدأ؟

والجواب أنّ تلك المواجهة لا تنتهي عند حدّ غلبة الدّين في مرحلة التّنزيل، وإنّما يبدأ فصل جديد من فصول تلك المواجهة بين الدّين من جهة، وتلك القوى والجماعات من جهة أخرى، غير أنّ طابع تلك المواجهة، وأساليبها، وأدواتها، وأهدافها المباشرة؛ كلّ ذلك يكون مختلفاً عمّا كان سائداً في مرحلة التّنزيل، وأساليبها، وأدواتها، وأهدافها المباشرة، حيث يمكن أنْ نطلق على هذه المعركة تسمية «**معركة التأويل**»؛ أي معركة تفسير الدين، وإنتاج دلالاته.

وفي مرحلة التّأويل -أي تفسير الدّين وتأويل نصوصه وكتابه- تصبح تلك القوى والجماعات المخالفة للدّين وقواه، جزءاً من الاجتماع الدّيني العامّ، عندما تنخرط في هذا الاجتماع، بوصفه تدبيراً شكليًّا للحفاظ على مصالحها ووجودها، ولتغيير طريقة العمل لديها، من مواجهة مباشرة إلى مواجهة غير مباشرة، ومن مواجهة تأخذ طابعاً صداميًّا عنفيًّا، إلى مواجهة تأخذ طابعاً فكريًّا ثقافيًّا، ومن مواجهة تعتمد أدوات الحرب والقتال، إلى مواجهة تعتمد أدوات التّفسير والتّأويل، حيث يمسّ التّغيير -أيضاً- الهدف المباشر الذي تعمل عليه تلك القوى والجماعات، من إسقاط الدين برمّته،

إلى العمل على ابتداع تفسير له، وإنتاج تأويل لنصوصه، بحيث يعيد تلك القوى ومشروعها إلى واجهة الصّدارة، ويحفظ لها مصالحها وأهدافها.

ومن هنا تبدأ المواجهة الأخطر، عندما يُعمَد إلى الإبقاء على ظاهرٍ من الدّين، لكنْ يجري العبث إلى حدٍّ بعيد في مضمونه ومحتواه وقيمه، فيُعمل على استخدام الدّين وسيلةً للحفاظ على مصالح تلك القوى والجماعات، من خلال توظيف نصوص الدّين، أو العمل على كتمان حقائقه وتزييف معانيه لتحقيق أهدافها. وبذلك يجري العمل على قلب المفاهيم الدّينيّة، حيث يصبح ما هو أساس في الدين -كالعدل والإصلاح- أمراً ثانويّاً، أو يمكن تجاوزه، وتصبح الأمور ذات البعد الاحتفاليّ -مثلاً- أمراً جوهريّاً في شكله و«**طقسه**»؛ كي يُستخدم غطاءً لفساد السلطة وانحرافها، وانقلابها على الدّين وقيمه الأساس.

إنّ الخطورة في هذه المواجهة، لا تكمن -فقط- في أنّ تلك القوى والجماعات تتواجه في الميدان نفسه (الاجتماع الدّيني)، أو في أنّها تنافس بالأدوات نفسها (الدين ومشروعيّته)، ولا بالوسائل والأساليب نفسها (الفكر والثّقافة...)، ولا لمجرّد أنّ تأويلها هذا ومضمونه قد ينطلي على كثيرين، لأنّها تقدّمه باسم الدّين، ولا لأنّها تملك القدرة على المواجهة من خلال توظيفها لأدوات المال والسّلطة... بل لأنّ تلك القوى والجماعات تعمل على هذا الهدف؛ وهو إنتاج تأويلٍ للدين وتفسيرٍ له، بحيث يُعتمد بعد بُرهة من الزّمن باعتبار كونه الدين نفسه، وأنّه ما أراده الله تعالى، وأنّه ما يجب العمل به لطاعة الله تعالى ورسوله ﷺ والسير على نهجه وهداه، فيصبح -والحال هذه- المرجعيّة الدينيّة في التشريع والفكر وبناء الثقافة المجتمعيّة في مختلف مجالاتها. ولازم ذلك تزييف الحقائق وانقلاب المعايير الحقّة؛ فيصبح الدّين نقمة لا رحمة، وطاعة الله عدواناً، والعمل بهداه إجراماً، والفساد صلاحاً، والظّلم عدلاً، والتّعصّب فضيلة، والعنصريّة كرامة، والتّخلّف هداية.

وإذا ما نجحت تلك القوى في تثبيت تأويلها للدّين على أنّه التّأويل الحقّ، فلن يقفَ هذا الانحراف عند حدود تلك القوى وفئاتها، بل سوف يعمّ الاجتماع الدّينيّ بمجمله. ولن يقتصر على زمن إنتاج ذلك التأويل وعصره، بل سيعمّ الزّمن الديني كلّه إلى قيام السّاعة، ثمّ تأتي أقوام، وتذهب أمم، لتعمل بذلك التّأويل، فترتكب الظّلم، والبغي، والفساد، وتخالف الدّين وقيمه، وتُوغِل عدواناً وإجراماً وتشويهاً للدّين، وذلك كلّه باسم الدّين ورسالته!

إنّ ما نقدّمه ليس مجرّد تحليل، وإنّما هو واقع التّاريخ الدّيني كلّه، بما فيه الإسلاميّ. ولا أدلّ على ذلك من ظاهرة الوضع والتّحريف التي فشت في النّصّ الحديثيّ (أحاديث النّبي ﷺ)، وكان لها أسبابها المتنوّعة؛ منها: السياسيّة، والمذهبيّة... وكذلك ظاهرة الكذب على رسول الله ﷺ التي بدأت في حياته واستمرّت بعد رحيله؛ فضلاً عن انخراط فقهاء السلاطين في ركاب السلطة ومشروعها المعرفيّ والثقافيّ، وابتداعهم نصوصًا دينيّة، بأكثر من تفسير، عُمِلَ على تقديمه على أنه الحق، وتلقّته الناس بالقبول والتّسليم[1].

لقد نجحت قوى السّلطة والمال والجاهليّة في إنتاج تأويل هجين للدّين، يأخذ من الدّين قدسيّته ومشروعيّته و(طقوسه)، ومن السّلطة عنفها واستبدادها وإقصاءها، ومن الجاهليّة عصبيّتها وقسوتها، دون عقلانيّتها! فكان ذلك التّأويل وتراثه الدّيني نتيجة هذا الاندماج العجيب لتلك العناصر الآنفة الذكر.

إنّ ظاهرة التّكفير التي نشهد، لم تكنْ فلتة من فلتات التّاريخ الدّينيّ، بل هي حصيلة أكثر من مخاض وصراع في ذلك التّاريخ وأحداثه وتحوّلاته، حيث استطاعت تلك القوى أنْ تُعيد مشروعها ومفاهيمها وثقافتها إلى

(1) انظر: شقير، محمد: الإصلاح الدينيّ في ثورة الحسين عليه السلام، ط2، بيروت، دار المودّة، 2016م، ص97-137.

ساحة الفعل والحضور والتأثير، لكنْ بغطاء دينيّ. وتمكّنت من أنْ تنقلب على الدّين وجوهره، باسم الدّين وبلباسه.

ومن يحلّل العناصر الفكريّة الأساس التي تشكّل ظاهرة التّكفير الإجراميّ (الإلغاء، العصبيّة، الاستبداد، العنف، الإجرام، الشكليّة الدينيّة، القداسة الطقوسيّة...) يصل إلى نتيجةٍ؛ مفادها: أنّها نتاج ذلك التّأويل للدّين، الذي ينطلق من عناصر جاهليّة وسلطويّة ودينيّة، تأخذ من الدين ظاهره، وتدَع جوهره، وتعمل بـ«**طقوسه**»، وتنبذ قيمه، وتستعير قدسيّته وتأتزر مشروعيّته، لكنّها تجافي رحمته وإنسانيّته وحضاريّته ومعانيه الأخلاقيّة السامية.

إنّ نجاح تلك القوى ومشروعها في إعادة التّموضع في الاجتماع الإسلاميّ، قد أدّى إلى إيجاد ديناميّة مستديمة لإنتاج العنف والإجرام والانقسام والاختلاف في الاجتماع الإسلاميّ، كلّما توافرت الشروط والظروف المناسبة له، لتسييل تأويله وإعمال مفاعيله.

ولعلّ هذه المقاربة تضيء على النّشأة التّاريخيّة، والأسباب والعوامل، التي أنتجت لاهوت التّكفير. وكيف استطاع -بإسهام من السلطة- أن يصبح جزءاً أساساً من التّراث الدّينيّ، ومصادر المعرفة والسلوك والتّشريع لديه... وهي -أيضاً- مقاربة تسعى إلى تشخيص مكمن الخلل، لتشير إلى المنابع التي تنتج ظاهرة التّكفير الإجراميّ ومفاعيلها وجميع أزماتها.

ولكنّ المشكلة تكمن في أنّ هذا التّراث التّكفيريّ قد تَمَذهَب وتحوّل إلى ثقافة مجتمعات بأسرها، بحيث تملك الكثير من نفوذ السّلطة وسطوة المال، ومن قدسيّة الدّين ومشروعيّته؛ ما يجعل من دعوتها وأفكارها مادّة سهلة النّفوذ إلى نفوس كثيرين، عندما توظِّف لغة الدّين ونصوصه، وتستغلّ العاطفة الدّينيّة لممارسة الاستقطاب والدّعوة والتّجنيد.

والمشكلة اليوم في أنّ هذا التّراث التّكفيريّ قد أصبح ظاهرة معقّدة

ومنتشرة، له رجاله، ودعاته، ومساجده، وجامعاته، ومدارسه، ومصادر تمويله، ومنابره الإعلاميّة، ووسائل إعلامه، وتنظيماته، وأحزابه، وجمعيّاته، بل وأنظمة سياسيّة تتبنّى فكره وثقافته، وإنْ تبرّأت من بعض أفعاله، ودعماً إقليميّاً ودوليّاً، عندما يصبح التّكفير أداة في ساحة الاحتراب الدوليّ والإقليميّ!

وعليه، فإذا كانت ظاهرة التّكفير ظاهرة مركّبة لها أبعادها الفكريّة، والدّينيّة، والثّقافيّة، والإعلاميّة، والماليّة، والاجتماعيّة، والسياسيّة... فإنّ مواجهتها يجب أنْ تكون مواجهة شاملة، تأخذ بالاعتبار الأبعاد المتقدّمة كافّة، دون أن تقتصر على البعد الأمنيّ أو العسكريّ.

وقبل كلّ شيء ينبغي توافر الإرادة الصّادقة، وشجاعة الموقف، التي لا يحول بينها وبين تحمّل مسؤوليّتها أيّ عامل سياسيّ، أو مصلحة اقتصاديّة، أو سوى ذلك. كما ينبغي الكفّ عن استخدام هذه الظّاهرة وتوظيفها في أيّ صراع دوليّ أو إقليميّ؛ لتحقيق أهداف ومصالح للدول، لأنّها قد تؤدّي إلى تحويل التكفير إلى وحش إجراميّ يفتك بالمجتمعات وأمنها؛ كما حصل ويحصل في مجتمعاتنا وبلداننا!

إنّ مواجهة هذه الظّاهرة تحتاج إلى مشروع شامل وجذريّ، وإمكانيّات كبيرة، وتعاون كثيرٍ من القوى، وتسمية الأشياء بأسمائها؛ لأنّ المَدَيات الّتي وصلت إليها هذه الظّاهرة حاليًّا، هي مَدَيات غير مسبوقة في التّاريخ الإسلاميّ، بل والدّيني أيضاً، وهي تزداد انتشاراً واتّساعاً يوماً بعد يوم، وباتت أخطارها تهدّد العديد من المجتمعات وأمنها وجميع أوجه الحياة لديها. وهذا ما يتطلّب عدم المداهنة في تشخيص الأسباب الأساس الكامنة خلفها، وبخاصّة ما يرتبط منها بالجانب الأيديولوجيّ، والدينيّ، والثقافيّ... ومنبعه ومؤسّساته، بل ومجمل المنظومة التي تنتمي إليه، وتدعمه، وتعمل على الترويج له، والدعوة إليه، حتّى لو كانت أنظمة تتلطّى بالدين، وتلتحف رداءه.

ثانياً: ظاهرة التكفير.. النظريّات المفسِّرة:

من أشدّ ما تعاني منه مجتمعاتنا وأمّتنا في هذا العصر، هو تلك الظّاهرة من التّكفير، التي تعبّر عن نفسها بأساليب وحشيّة وإجراميّة، وتلبس لباس الدّين، وتتحدّث لغته. وهي ظاهرة ليست طارئة في الاجتماع الإسلاميّ، بل لها إرهاصاتها وامتداداتها، التي تعود بها إلى بدايات التّاريخ الإسلاميّ، سوى أنّها تتمظهر في كلّ عصر بمظاهر وقوالب مختلفة.

وهي ظاهرة تمتلك الآن منهجها، ومدرستها الفكريّة، وخطابها، وتراثها، ومؤسّساتها الإعلاميّة والتّعليميّة والدّينيّة، وجامعاتها، ومواردها الاقتصاديّة، وإمكانيّاتها البشريّة، وانتشارها الجغرافيّ والثّقافيّ، وأضحت تمثّل تهديداً للعديد من المجتمعات العربيّة والإسلاميّة، بل تتعالى أصوات تعتبرها تهديداً للأمن العالميّ.

وعلى الرغم من وضوح هذه الظّاهرة في حاضرها وتمظهرها، فإنّ الاختلاف حاصل في تفسير الأسباب الجوهريّة، التي تؤدّي إلى انبعاثها بين فترة وأخرى؛ فما هي أهمّ الآراء أو النّظريّات المفسِّرة للأسباب الجوهريّة الباعثة لبروز هذه الظّاهرة وانبعاثها بين الفينة والأخرى؟

وعليه، سوف نحاول عرض أهمّ تلك الآراء والنّظريّات وتحليلها، وأبرزها الآتية:

١. **نظريّة الأسباب الخارجيّة:** وإدراجها نظريّة أولى لا لأهميّتها؛ بل لأنّها آخر ما طرح في هذا الشان، إنْ لم نقُل من أغرب ما طُرِحَ، حيث إنّها تعفي تاريخنا وثقافتنا ومجتمعاتنا وأنفسنا من أيّ مسؤوليّة، وتلقي باللائمة على الآخرين، وتحيل أسباب الظّاهرة إلى أسباب خارجيّة سياسيّة، تتمثّل بالتّقصير الأميركيّ والغربيّ عن مواجهة التّمدّد العسكريّ والجغرافيّ لبعض تلك الجماعات التّكفيريّة (كما حصل في العراق مع داعش)؛ لتقدّم رؤية، مفادها: أنّ المعسكر الأميركي الغربيّ كان قاصداً لهذا الأمر لأسباب داخليّة أميركيّة، أو ربّما بهدف تعزيز الإسلاموفوبيا،

ولتنشيط سوق السلاح لديه، وتحقيق مصالح إقليميّة ودوليّة مختلفة...

وفي مقام النقد، يمكن القول: إنّ هذه النّظريّة، وإنْ كانت صحيحة في جانبٍ منها، لكنّها قاصرة عن تقديم تفسير علميّ وموضوعيّ لتلك الظّاهرة؛ ويكن مناقشتها بالآتي:

- أنّها لا تميّز بين الأسباب الجوهريّة والعوامل المساعدة، فما ذُكِرَ قد يكون مجرّد عامل من العوامل المساعدة في ظرفٍ ما، لا أكثر.

- محلّ النّقاش هو في تفسير أصل نشوء هذه الظّاهرة، وليس في تفسير تمدّدها الجغرافيّ والعسكريّ في هذه المنطقة أو تلك.

- لا تقدّم هذه النّظريّة تفسيراً لوجود تلك الظّاهرة بقوّة في مجتمعات وبلدان لا يوجد فيها ذلك الدّور العسكريّ الغربيّ والأميركيّ المباشر والجوهريّ.

- ماذا عن وجود هذه الظّاهرة في تاريخنا العربيّ والإسلاميّ، حيث لم يكنْ ذاك الدّور الغربيّ والأميركيّ؟!

- إنّ العمل على تبرئة الذّات دائماً، قد ينطوي على حالة من النّرجسيّة الاجتماعيّة والتّاريخيّة والثّقافيّة، التي تعطّل لدينا جميع أدوات النّقد، والقدرة على اكتشاف الخلل لدينا؛ فضلاً عن علاجه واستئصاله.

وطالما أنّنا نمارس تعمية على الأسباب الحقيقيّة الكامنة خلف تلك الظّاهرة، فهذا يعني القبول بمفاعيلها، والمنع من التّأسيس لأيّ عمل يسهم في تعطيل نتائجها المُوغِلة في تدمير مجتمعاتنا وإنسانيّتنا ومختلف أوجه حياتنا الاجتماعيّة.

ولا نريد في المقابل نفي الدّور الغربيّ والأميركيّ في توظيف تلك الظّاهرة ومحاولة الاستفادة منها لتحقيق مصالحه، فهذا شأنهم وديدنهم، لكنّ مورد البحث هو في تلك الأسباب الكامنة فينا، والتي تسمح للغربيّ والأميركيّ أن يستفيد من مكامن الخلل لدينا!

٢. **نظريّة التّفسير الاجتماعيّ:** تُرجِع هذه النّظريّة نشوء هذه الظاهرة إلى

أسبابٍ اجتماعيّة عدّة؛ كالفقر، والبطالة، والتّهميش، والاستبداد، وعدم المشاركة... ما قد يدفع العديد من المجتمعات وجماعاتها وأفرادها إلى اللّجوء لتلك الظّاهرة، والانتماء إليها.

وفي مقام مناقشة هذه النّظريّة، يمكن القول:

- نحن لا نقلّل من الآثار السّلبيّة التي تترتّب على تلك العوامل الاجتماعيّة، لكنّها لا ترقى إلى أنْ تكون أسباباً جوهريّة لها، حيث يمكن تحقّق تلك الظّاهرة حتّى عند عدم توافر تلك العوامل كلّها أو بعضها، لكنّ تحقّقها غير ممكن فيما لو انتفت أسبابها الحقيقيّة والجوهريّة. وهذا الفرق بين السّبب والعامل.

- نلاحظ أنّ العديد ممّن ينخرط في تلك الظّاهرة، لا يأتي من مجتمعات تعاني من مجمل تلك العوامل الاجتماعيّة، فهو لم يصبح تكفيريًّا بسبب الفقر؛ لأنّه لم يكنْ فقيراً بالأساس، أو لم ينخرط في تلك الظّاهرة بسبب التّهميش؛ لأنّه كان يعيش في مجتمعات تنعم بمستوى جيّد من المشاركة الاجتماعيّة أو السياسيّة...

- لو فرضنا أنّ تلك العوامل الاجتماعيّة ترقى إلى أنْ تكون أسباباً جوهريّة لإنتاج ظاهرة التّكفير العنفيّ، فسوف تكون النّتيجة أنّ دولاً فقيرة؛ كبنغلادش وغيرها، يجب أنْ تكون المصدر الأساس، والحاضن الأهمّ لهذه الظّاهرة ومظاهرها، لكنّنا نجد خلاف ذلك؛ إذ إنّ هذه الظّاهرة أكثر ما تنتعش وتنتشر في مجتمعات وبلدان تتميّز بأمور وخصائص، تختلف عمّا هو موجود لدى تلك الدّول والمجتمعات الإسلاميّة الفقيرة والمهمّشة، فهذه البلدان تملك ثرواتٍ نفطيّة هائلة، ومستوى عالياً من الدّخل القوميّ، ومستوى جيّداً من التّقديمات الاجتماعيّة والصحّيّة والتّعليميّة... التي توفّرها تلك الأنظمة الحاكمة في تلك البلدان؛ بناءً على التّعاقد الاجتماعيّ القائم على القبول بالنّظام السّياسي القائم، مقابل مستوى عالٍ من الريع الماليّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ، لكنْ ما يميّز تلك المجتمعات هو ذلك

المنسوب العالي من الأدلجة، التي تتّصف بالتّكفير، والتّعصب، والإلغاء، والتّحريض على العنف والقتل، وممارسة التّوحّش.

3. **التّفسير الأيديولوجيّ:** يرى أصحاب هذه النّظريّة التربية الأيديولوجيّة سبباً جوهريّاً كامناً خلف هذه الظّاهرة، وذلك التّأويل الإلغائيّ والعنفيّ للدّين، الذي تشكّل على مدى أكثر من ألف عام، بفعل رغبة السلطان في إنتاج تأويل للدّين يخدم مصالحه، وتواطؤ فئة من فقهاء السلطان، فكان تراث التّكفير، على شبه من عنف السّلطان وتوحّشه من جهة، وشبه من عنصريّة فقهاء السلطان وتكفيرهم من جهةٍ أخرى... وهذا التّراث هو البذرة التي تستولد تلك الظّاهرة، فما أنْ تتوافر لها العوامل المساعدة لنموّها وانتشارها، حتّى تُفعَّل وتعبِّر عن نفسها بأسوأ ما فيها، لكنّ السّبب الأساس إنّما يكمن في تراث ذاك التّكفير، ولاهوت التّوحّش لديه؛ وذلك التّأويل العنفيّ للدّين ونصّه وكتابه؛ وكلّ ما يُحكى في المقابل عن عوامل اجتماعيّة، أو سياسيّة، أو خارجيّة، أو توظيف إقليميّ أو غربيّ أو أميركيّ... إنّما هو مجرّد عوامل، مع غضّ النّظر عن درجة أهمّيّتها وخطورتها، ومدى تأثيرها في المساعدة على نموّ هذه الظّاهرة، وولادتها، وانتشارها، وتمكّنها، ووصولها إلى تلك المديات غير المسبوقة.

وما يشهد على هذا التّفسير، أنّ القاسم المشترك لدى جميع تلك الجماعات المنخرطة في هذه الظّاهرة، هو ذلك البعد الأيديولوجيّ الكامن في نسخة محدّدة من السلفية بشكلٍ أساس، وأنّ الخطاب الذي تعتمده تلك الجماعات يدلّ على أنّ مرجعيّتها الفقهيّة والفكريّة إنّما تكمن في ذلك التّراث، وأيديولوجيّته ذات المضمون العنفيّ والتّكفيريّ، وأنّ جغرافيّة انتشار هذه الظّاهرة هي نفسها جغرافيّة انتشار تلك النسخة، وأنّه لا يوجد مجتمع وصلت إليه تلك النسخة، إلّا وأنتج ذلك النّوع من التّكفير العنفيّ والإجراميّ[1].

(1) انظر: محمد، شقير: إشكاليّات التكفير والمذهبيّة والرافضة، ط1، بيروت، دار المودّة، 2016م، ص16-58.

إنّ مجمل ما ذُكِرَ من عوامل -على خطورتها- قد تتوافر في مجتمع أو آخر، لكنّها لا تنتج وحدها شيئاً من تلك الظّاهرة أو إفرازاتها؛ بمعزل عن ذلك البعد الأيديولوجيّ، الذي يدور مداره إنتاج تلك الظّاهرة، أو شيء منها.

ولذا، فإنّ تقديم أيّ مشروع علاجيّ لتلك الظّاهرة يتوقّف على التّشخيص العلميّ والصّحيح لأسبابها، فأيّ فعل علاجيّ يجب أن يتوجّه بشكلٍ أساس إلى السّبب الرّئيس؛ وهو ذلك التّراث التّكفيري، والتّأويل العنفيّ للدّين، ولاهوت التّوحّش لمعانيه، المعبِّر عن نفسه في التّربية الدّينيّة، ومناهج التّعليم في المدارس والجامعات، وفي الخطاب الإعلاميّ في مختلف وسائل الإعلام، وفي الثّقافة الدّينيّة، التي يعمل على نشرها من خلال المساجد، والمنشورات، ومختلف المواقع الإلكترونيّة، ووسائل التّواصل الاجتماعيّ...

وعليه، ينبغي العمل على تطهير التّراث الدّينيّ من مدخولات التّكفير العنفيّ، من خلال القيام بمشروع نقديّ، يعمل على تفكيك جميع حلقات ذلك التّراث، وإبطال قدرتها على الفعل والتأثير، ومن ثمّ تنقية جميع مناهج التّعليم والمنشورات من مضامين ذلك التّراث، وتعطيل مختلف الوسائل الإعلاميّة، التي تبثّ سموم ذلك التّراث، وتمارس التّحريض والعنصريّة، وتدعو إلى ممارسة العنف المتوحّش، والإلغاء والتّكفير... ومن ثمّ يُؤتَى إلى تلك العوامل للعمل عليها، وخصوصاً الامتناع عن توظيف أداة التّكفير العنفيّ في أيّ صراع إقليميّ أو دوليّ أو سياسيّ...؛ فضلاً عن بقيّة العوامل، التي لا شكّ في أنّها عوامل مساعدة ومؤثّرة في إنتاج تلك الظّاهرة، وغيرها من الظّواهر المَرَضيّة في مجتمعاتنا. لكنْ يبقى قبل كلّ شيء، أنْ يُعمل على إنتاج ذلك التّأويل (أو التّفسير) الدّينيّ وتعزيزه، على المستوى الحضاريّ، والإنسانيّ، والقيميّ، والنّهضويّ...؛ بحيث يُقصي جميع معاني العصبيّة والجاهليّة، وجميع مضامين التّخلّف، التي أُلبِسَت لباس الدّين، وتُوِّجت تاج القداسة، فلا يمكن لأيّ مشروع حضاريّ إسلاميّ أن

ينهض ويحقّق أهدافه، ما لم يعمل على استبعادها، وإلغائها من التّربية، والتّعليم، والثّقافة، والإعلام، والتّراث، إن استطعنا إلى ذلك سبيلاً.

وتجدر الإشارة إلى بعض تلك المقولات التي يحاول العقل التكفيريّ الاستفادة منها، من أجل إنتاج ديناميّة تكفير بحقّ بعض المجتمعات الإسلاميّة، وكيف يمكن أنْ نواجه هذه المقولات من خلال تشريح واحدة منها والردّ عليها؟! هذا حيث يتمّ التداول في مناخ التكفير الحاليّ في مقولات عدّة، تُقَدَّم على أنّها من أسباب التطرّف أو التأزّم الحاصل في العلاقات الإسلاميّة-الإسلاميّة، ويجري البحث في كثيرٍ من القضايا ذات الصلة بها.

وبما أنّ أكثر من مقاربة لبعض تلك المقولات قد توصل إلى غير المراد منها؛ لذا ينبغي الوقوف عندها ومحاولة تشريحها، بما يمكن أنْ يؤدّي إلى تغيير طريقة تلك المقاربة، وبالتالي تجنّب مجمل النتائج التي قد تترتّب عليها.

وواحدة من تلك المقولات: مقولة سبّ الصحابة وشتمهم، التي عادة ما تُنسَب إلى المسلمين الشيعة، ليتمّ تحميلهم أكثر من مسؤولية في ما يرتبط بمناخ التطرّف والتكفير الحاصل ومترتّباته، بل ليذهب أتباع المنهج التكفيريّ إلى أبعد من ذلك، عندما يعمدون إلى استثمار تلك المقولة؛ بوصفها رافداً لتبرير مجمل ما يقومون به من أعمال إجراميّة وقتل وسوى ذلك.

وحتّى لا تتحوّل هذه المقولة، إلى مسلَّمة يبني عليها أتباع ذلك المنهج مواقفهم، ويتّخذونها ذريعة إلى أفعالهم، نجد من المجدي مناقشة هذه المقولة في ما يلي من نقاط:

- يوجد تحريم فقهيّ دينيّ صدر عن كبار مراجع الدين عند الشيعة، يمنع الإساءة للمقدّسات أو الرموز الدينيّة لأهل السّنة؛ بما يشمل شتم الصحابة، هذا فضلاً عن تحريم أيّ عمل يؤدّي إلى الأضرار بقيم الأخوّة بين

المسلمين، أو يسيء إلى الوحدة الإسلاميّة، ويساعد على إيقاع الفتنة في صفوفهم، وتخريب العلاقات فيما بينهم[1].

- يجب التفريق بين أمرين اثنين؛ هما:

الأوّل: الشتم والسبّ، والثاني: التخطئة والنقد لمجمل ما حصل في التاريخ الإسلاميّ. والأوّل هو لغة وضيعة وتعبير يتجاوز القيم الأخلاقيّة، والثاني ينبغي أن يُتحلّى فيه بالموضوعيّة واللغة العلميّة؛ وحتّى هذا قد يجب الإمساك عنه عندما يصبح مدخلاً للفتنة، وسبباً لتسعير العصبيّات المذهبيّة والطائفيّة.

- إنّ حصول بعض الإساءات من قِبَل بعض الأفراد أو المجموعات، لا يعني وجود قبول فقهيّ أو مجتمعيّ عامّ بها، بل إنّ هذا المجتمع أو ذاك؛ مثله مثل أيّ مجتمع، فيه من العوام أو السفهاء الذين يرتكبون السفاهات والإساءات، وهم بذلك يخالفون الموقف الفقهيّ والتوجّه المجتمعيّ الموجود لدى المسلمين الشيعة وفقهائهم.

- لا يصحّ الحديث عن ظاهرة مجتمعيّة موجودة لدى المسلمين الشيعة، تمارس هذه الإساءة أو تلك، لكنْ للأسف عندما يستعر المناخ المذهبيّ، وتوفّر بعض وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعيّ وغيرها، إمكانيّة أنْ يأخذ الشارع دوره في بعض عوامه أو سفهائه، فقد يحصل ظنّ لدى بعضهم بوجود ظاهرة كهذه، في حين أنّ الأمر غير ذلك!

- لن يكون من الصحيح تحميل المسلمين الشيعة تلك الإساءات التي تحصل من بعض العوام أو السفهاء؛ كما هو الحال لدى أيّ من الطوائف أو المذاهب الأخرى، عندما تصدر أيّ إساءة من سفهائهم تجاه أيٍّ من مقدّسات الآخرين، فعندها يجب أن تُحمَّل لمن قام بها، وليس لطائفته أو مذهبه.

(1) أفتى الإمام الخامنئي دَامَظِلُّهُ في هذا الموضوع بحرمة النيل من رموز أهل السنّة، أو القيام بأيّ فعل يؤدّي إلى الفرقة والانقسام بين المسلمين. وهذه الفتاوى موجودة في كثير من المواقع الإلكترونية. أنظر: مثلاً:

https//www.yahosein.com

- ينبغي العمل على بلورة رؤية شاملة تعالج مجمل موارد الخلل في العلاقات الإسلاميّة-الإسلاميّة، وتقديم العلاجات المناسبة لها؛ بما فيها: تقديم ثقافة دينيّة ومجتمعيّة تقوم على عدم الإساءة إلى أيّ من مقدّسات الطوائف والمذاهب الأخرى أو رموزها، وعلاج الأسباب كلّها التي تحضّ على ممارسة الإساءة الدينيّة والمذهبيّة، بل ينبغي العمل على تجريم تلك الإساءات، وخصوصاً عندما تصبح مدخلاً للفتنة وتسعير العصبيّات المذهبيّة.

- من الخطأ التعامل مع هذه الإساءات، بطريقة تسمح بتقديم المبرّرات لأصحاب المنهج التكفيريّ، لارتكاب الجرائم، وأعمال القتل، والذبح، والتفجير، وممارسة مختلف ألوان الإرهاب والتطرّف. فعندما يتمّ تحميل تلك الإساءات لطائفة بأكملها، أو يُعمَل على الترويج لها بطريقة غرائزيّة، تُستَنْفَر بذلك العصبيّات المذهبيّة وشهوة القتل والإجرام.

- قد نحتاج إلى كثير من التعقّل والحكمة في التعامل مع حالات كهذه، حتّى لا ينجرّ العقلاء إلى ساحة السفهاء، وحتّى لا نسمح لهذه الأفعال المسيئة بأنْ تُستَغَلّ لتعكير صفو العلاقات الإسلاميّة-الإسلامية، عندما يُعمَل على تضخيمها أو إثارتها بطريقة خاطئة، أو استغلالها في ممارسة التشويه أو الإساءات المقابلة.

- قد يكون من المجدي في تعزيز العلاقات الإسلاميّة-الإسلاميّة، العمل بالتركيز على النقاط الإيجابيّة والمواقف البنّاءة، التي تصدر عن أتباع المذاهب تجاه المذاهب الأخرى؛ لأنّ في ذلك تنميةً لمناخ الثقة والتواصل والحوار؛ بل قد يسهم ذلك في حصار جميع تلك الحالات السلبيّة، على مستوى العلاقة في ما بين المسلمين وطوائفهم.

- قد نحتاج إلى إعادة بناء ثقافتنا الدينيّة والمجتمعيّة، بما ينزع نحو الانشداد إلى القضايا الحضاريّة الكبرى والتحدّيات التي تواجه الأمّة، ومواجهة الاحتلال والاستعمار والحروب الناعمة التي تُشنّ علينا، وعلاج

مشاكلنا وأزماتنا الحياتيّة والمدنيّة، وعدم الانجراف نحو كثير من القضايا، التي يمكن أن تحرفنا عن تلك القضايا والتحدّيات، ومعالجة الأمور التي تخدم واقع الناس ومتطلّباتهم.

وهنا لا بدّ من القول: إنّا لم نُرد في ما سطّرناه تقديم مرافعة مذهبيّة؛ بمقدار ما هي محاولة لتقديم رؤية ومنهج للتعامل مع العديد من القضايا ذات الصلة بالعلاقات البينيّة على مستوى الاجتماع الإسلاميّ المذهبيّ وغيره، بحيث تخدم في تجنّب ثقافة الفتنة والعصبيّة المذهبيّة، وتعمل على تعزيز ثقافة الحوار والتسامح والعيش المشترك.

ثالثاً: الحركات التكفيريّة وقابليّة التوظيف:

إنّ واحدة من أهمّ ميّزات الحركات التّكفيريّة: قابليّتها للتّوظيف، من قِبَل أكثر من جهة دوليّة أو غير دوليّة، وبطريقة تتنافى مع مصالح الأمّة الإسلاميّة، وجميع قضايا المسلمين. وسواءً علمت تلك الحركات بذلك أم لم تعلم، وسواء تعدّدت وسائط التّوظيف أم لم يحصل ذلك، فإنّ كثيراً من سياسات تلك الحركات وبرامجها، يُسهِم في تدمير المجتمعات الإسلاميّة والإضرار بمصالحها، في الوقت الذي تخدم فيه تلك السّياسات والأعمال الإجراميّة والإرهابيّة مصالح قوى دوليّة، ومصالح الاحتلال الصهيونيّ لفلسطين وأهدافه.

وعليه، سوف يكون السّؤال مشروعاً، حول الأسباب التي تجعل من تلك الحركات التّكفيريّة ظهراً مناسباً للامتطاء، وأداةً سهلة التّوظيف في مشاريع القوى الاستعماريّة ومصالح الكيان الصهيونيّ؟

ومن أبرز الأسباب وأهمّها في هذا الصدد؛ ما يلي:

- إنّ تلك الحركات تعتاش على ذلك التّراث، الذي تشكّل نتيجة انخراط جملة من الفقهاء في كنف السّلطة وجهازها المعرفيّ، ولذا، فهي تحمل جميع تشوّهات ذلك التّراث وعوراته، وبالتالي، فرؤيتها للعالم والواقع من

حولها، سوف تكون موغلة في الماضويّة، ومنفصمة عن الواقع، ومشبعة بعيون ذلك التّراث ومعاييره.

- إنّها تعمل على اجترار أزمات التّاريخ واصطفافاته، لتمارس إسقاطاً متعسّفاً على الواقع الذي تعيشه، وتشكيله على ضوء رؤيتها للماضي وإشكاليّاته، في محاولة تختزن مجمل سمات الاستنساخ المتصلّب لذلك التّاريخ وقضاياه، دون أنْ يكون لديها أدنى قدرة على إيجاد ذلك التّوازن بين الماضي والحاضر.

- تفتقد إلى القدرة على رؤية الواقع بشكل علميّ وموضوعيّ وصحيح؛ والسبب في ذلك: أنّه يعوزها المنهج، والأدوات العلميّة والمعرفيّة، والشّروط الموضوعيّة، التي تسعفها على ذاك العمل، بما في ذلك منظومة التّجربة ودورها، والمنهج التّجريبيّ الذي يتجاوز بمفهومه وسعته الإطار التّطبيقيّ، إلى الإطار الإنسانيّ والاجتماعيّ الأوسع. ومن هنا، فهي تفتقر إلى تلك الإمكانيّة لتحديد الأهداف، والسّياسات، والأولويّات، ومعرفة العدوّ من الصّديق، والعمل في ساحات متشابكة وغاية في التّعقيد.

- تعاني تلك الحركات من ضعف دور العقل والعقلانيّة في رؤيتها للواقع، والماضي، والتّراث. والسّبب في ذلك أنّ بنيتها الفكريّة والثّقافيّة لا تحتمل ذلك الدّور الفعّال للعقل والعقلانيّة في القراءة والنّقد والتّحليل والمقارنة... وإنّما تعاني اندمالاً مفرطاً في ماضويّتها وسلفيّتها، واستغراقاً منقطع النّظير في مفاهيم ذلك التّراث المشوَّه؛ ما قلّص إلى حدّ العدم ذلك الدّور المنتظر للعقل في فهمه للواقع وإدراكه، ونقده للتّراث وغربلته، وتالياً العمل على عقلنة التّراث، بدلاً من أن نقع بـ»ترثنة» العقل.

- بناءً على ما ذكر آنفاً، يمكن القول: إنّ تلك الحركات التّكفيريّة لا تمتلك الاستعداد الفكريّ والثّقافيّ لتطوّر حداثويّ فعّال ومستديم، في مختلف مجالات الاجتماع العامّ، وإدارته وتنميته. ولذلك فهي تستطيع السّيطرة (بالمفهوم العسكريّ) وممارسة سلطة التّغلّب في أكثر من بقعة

جغرافيّة، ولكنّها لا تقوى على التّنمية، ولا تتمتّع بحسن الإدارة، ولا تهتدي إلى تلمّس صحيح وعلميّ لمختلف المشاكل الاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والتّنمويّة، والبيئيّة...؛ فضلاً عن القدرة على حلّها. ولذا، فهي تصلح لهدم الدّول لا لتطويرها. وهي توظَّف لتدمير المجتمعات لا لبنائها وتحديثها، أو الأخذ بجميع أسباب التّطوّر والحداثة.

- تورّم البُعد العنصريّ والعصبويّ في ثقافتها ونظرتها إلى الواقع وفئاته؛ فهي تحمل في أحشاء تلك الثّقافة مجمل أحقاد الماضي، ومشاعره العنصريّة، تجاه من اختلف ويختلف معها، في الدّين أو المذهب وغيره... وهي ما زالت تستفرغ من بطون ذلك التّراث المشوّه جميع ما اختزنه من أزمات وعصبيّات وكراهية، لتعمل على تمثّله والتّماهي معه، بمعزل عن حيثيّات الواقع واعتبارات الحاضر، ولتبني مجمل مواقفها وسياساتها ورؤيتها، من خلال ذلك المخزون العنصريّ وأحقاده، ومشاعر الكراهيّة لديه.

- ضمور البُعد القيميّ والإنسانيّ في أيديولوجيّة تلك الحركات وثقافتها. والسّبب أنّها تستقي تلك الثّقافة من تراثٍ يعاني من التواءات منهجيّة حادّة في تشكّله وصيرورته؛ مُضافاً إلى تشوّهاته؛ لأنّه جاء في معظم صفحاته وصحائفه تعبيراً عن فقهاء السّلطان وثقافة السّلطة، أكثر منه تعبيراً عن معاني الدّين ومقاصده السّامية.

وواحدة من تلك الالتواءات: تضخّم الجانب القانونيّ (الشّريعة)؛ بمعزل عن الجانب القيميّ والإنسانيّ في النّصّ الدّيني وحضوره، والاحتباس في نصّ فقهيّ تشكّل في جانبٍ منه، بناءً على مصالح السلطان وميوله، فجاء تعبيراً عن عنف السلطة وتغوّلها. والأخطر من ذلك أنّه جعل من نفسه مرجعيّة متقدّمة على أيّ مرجعيّة أخرى، حيث أصبح تراث السلطان في عنفه واستبداده وانحرافاته هو الأساس الذي تأوّل من خلاله جميع النصوص الأخرى.

وعليه، فقد أتت ثقافة هؤلاء ثقافة جافّة قاسية، تعاني ذلك القحط في بعدها القيميّ والإنسانيّ، وهو ما انعكس على رؤيتها وعقلها وسياساتها وسلوكيّاتها، التي تجنح دائماً إلى القسوة والإجرام، وتتّصف بانعدام الشّعور الإنسانيّ لديها.

- تلاشي دور النّصّ الدّينيّ لصالح التّراث السّلفيّ؛ بمعنى أنّ الذي أصبح المعيار هو هذا التّراث وليس ذاك النّصّ، حيث غدا دور النّصّ تبرير ذلك التّراث وإعطاءه المشروعيّة بما له وعليه؛ بدلاً من أنْ يكون دوره تطهير ذلك التّراث ممّا أصابه وعلق فيه. وأصبح يُنظر إلى النّصّ بعيون ذلك التّراث، ولم يعد يُنظر إلى التّراث بعيون ذلك النّصّ.

ولذلك فقد عُمِلَ على تطويع دلالات النّصّ، لتخدم تشوّهات التّراث؛ بدلاً من الاستفادة من تلك الـدلالات؛ لاستئصال ما علق بالتّراث من تشوّهات، وأصابه من عوج. واستُخدِمَ النّصّ لإعطاء مشروعيّة دّينيّة لما أفسدته السّلطة، وأحدثه فقهاء السلطان، من إرثٍ أُسقط على ذلك النّصّ ونسب إليه؛ بدلاً من أنْ يخالف نصّ السلطة، ويفضح تراث فقهاء السلاطين وعوراتهم.

إنّ إقصاء النّصّ الدّيني بدلالاته الصّافية، قد أدّى إلى حرمان تلك الحركات التّكفيريّة من القدرة على الاستقالة من ألغام التّراث وتشوّهاته، وأكثر من تلوّث تاريخيّ ألقي فيه.

لقد أضحت الحركات التّكفيريّة أداة طيّعة، وسهلة التّوظيف، لأهداف وسياسات استعماريّة، وتوسّعيّة، وإمبراطوريّة، تقوم بها جهات دوليّة وغير دوليّة، ترى في تلك الحركات الأداةَ الأفضلَ لتحقيق ما ترتَئي، ولو تمّ التوسّل إلى ذلك بوسائط إسلاميّة أو عربيّة، ومن خلال استغلال العامل المذهبيّ، وتعزيز حالة العداء والخوف وانعدام الثّقة بين الطّوائف والمذاهب والجماعات المختلفة، واللعب على التّناقضات والاختلافات القائمة في مجتمعاتنا. فكان التشغيل الهدّام لتلك الحركات

وسهولته، نتيجةً لتلك المثالب التي تعانيها في بنيتها الفكريّة والثّقافيّة والمنهجية، وفهمها المشوّه للدّين، وعقلها السّياسيّ، والدّور الوظيفيّ الذي تقوم به.

خاتمة:

اتّضح ممّا تقدّم أنّ النظريّة التي تصلح لتفسير ظاهرة التكفير العدوانيّ هي تلك النظرية التي تحيل الظاهرة إلى سبب أيديولوجيّ، يتمثّل في ذلك التراث التكفيريّ المستودع في بطون التراث، والذي تشكّل طيلة عقود متطاولة من الزمن، وإنْ كانت جذوره تمتدّ إلى ذلك التأويل السلطانيّ للدّين، حيث عُمِلَ على إنتاج ذاك التأويل خدمة لمشروع السلطة وأهدافها، بهدف النيل من خصومها، والقضاء على جميع من يعارضها، فكان لاهوت التكفير الإجراميّ على شبهٍ من تلك السلطة في عنفها واستبدادها وعنصريّتها وإقصائها وجميع مثالبها.

وأمّا بقيّة النظريّات؛ من اجتماعيّة، أو اقتصاديّة، أو سوى ذلك، فليست إلا عوامل تؤدّي إلى تهيئة بيئة مساعدة لأنْ يأخذ ذلك السبب الأيديولوجيّ مداه في ممارسة العدوان والإجرام والعنف.

ومَن يحلّل مكوّنات العقل التكفيريّ؛ من العنصريّة، والماضويّة، واللاعلميّة، والانفصام عن الواقع ...، يُدرك لماذا يسهل توظيف ظاهرة التكفير والحركات التكفيريّة لخدمة مشاريع الاستعمار وقوى الاحتلال والاستكبار المعادية لجميع قوى المقاومة والاستقلال والإنسانيّة والعدالة.

وهذا يقود إلى النتائج الآتية:

1. إنّ القضاء على هذه الظاهرة يتطلّب العمل على نقد التراث التكفيريّ وتفكيكه، وإبطال مفعوله.
2. إنّ معالجة تلك الظاهرة هي معالجة أيديولوجيّة بالدرجة الأولى، وثقافيّة وتربويّة بالدرجة الثانية، ومن ثمّ اجتماعيّة، واقتصاديّة...

3. إنّ أيّ انتصار عسكريّ على تلك الظاهرة لا يعني القضاء عليها جذريًّا؛ ما لم يُعمَل على الانتصار عليها أيديولوجيّاً، وثقافيّاً، وتربويّاً...
4. إنّ المعركة العسكريّة مع ظاهرة التكفير وحركاته هي بمنزلة الجهاد الأصغر، وأمّا المعركة الأيديولوجيّة فهي بمنزلة الجهاد الأكبر. وهذا يعني أنّ تلك المعركة مع التكفير هي معركة طويلة، وتحتاج إلى جهود كبيرة، وإلى تعاون شامل، وخطط مدروسة للوصول بها إلى خواتيمها.